جار الله عمر .. كبرياء التواضع (2)

ماركسي يصلّي الجمعة منذ بواكير حياته في فردوس اليسار

عبد الحسين شعبان
بيروت

وما لفت انتباهي في جار الله هو ليس تواضعه الكاريزمي فقط، وإنما سعة أفقه واستعداده لتقبّل الجديد ونقده الذاتي لنفسه وحزبه والتيار السائد آنذاك، ولم يكن يتوارى أو يختفي وراء الشعارات العامة، أو يحاول إلقاء اللوم على الخصوم أو الأعداء فحسب، أو يبرّر بعض الأخطاء والثغرات أو يحاول التستر على الانتهاكات، وإنما كان يبحث ويدقق ويسأل ويراجع، وكان من الوضوح بمكان بحيث يشخّص النواقص ويؤشر للعيوب، ويسعى لتفهّمها وتفهم الظروف العامة التي أوجدتها، ومن هذا المنطلق كان نقده للوحدة وما بعد الوحدة، علماً بأنه كان شديد الحرص على عدم انهيار التجربة، وقد سعى من داخل الحزب كما أعرف ومن خارجه لمنع الصدام، فإذا كان الافتراق خطيئة، فإن الصدام كان أقرب إلى الجريمة بالنسبة إليه.

ولذلك، حاول بكل الوسائل وقف حمام الدم، والحيلولة دون الصدام المسلح، لمنع تفتّت الوحدة التي ناضل الحزب الاشتراكي من أجلها، كما ناضل جارالله عمر منذ يفاعته حين انتمى لحركة القوميين العرب في العام 1960من أجلها أيضاً، ولكن فكرة الوحدة نضجت لديه واكتسبت بُعداً جديداً في إطار المشروع النهضوي العربي الذي كان متحمّساً له داعياً لوحدة عربية ديمقراطية الأسلوب واجتماعية المضمون، أي أن وظيفتها مزدوجة وهدفها تحقيق الخير للناس.

وحسب معلوماتي المتواضعة فإن قلّة من قيادة الحزب الاشتراكي هي من قدّمت رؤية مستقبلية ومنهجية للوحدة اليمنية مغايرة لما هو سائد، وفي مقدمة هؤلاء القلّة كان جار الله عمر، الذي كان يميل إلى التأني والتحضير الجيد وعدم الاستعجال في اندماج الشطرين، وكان رأيه الذي اقترحه على القيادة، التمهيد لفترة انتقالية، قد تستمر بضع سنوات (5مثلاً) بحيث يتمكّن فيها الجنوب اليمني من استثمار موارده النفطية ومراكمة مداخيلها، ويتحوّل بذلك إلى قوة اقتصادية.

برنامج تدريجي

وفي الوقت نفسه كان يعتقد أن المرحلة الانتقالية تحتاج إلى برنامج تدرّجي للتحوّل الديمقراطي وإقرار التعددية بما سيكون مؤثراً على الشمال بعد الوحدة، وهو ما كنت قد عرفته منه بعد حصول المحذور والصدام المسلح، ولكن رأي غالبية القيادة وفي مقدمتهم علي سالم البيض ذهبت باتجاه آخر، وكانت ترى أن "الوحدة أهم من النفط" وإن التحالف هو بين حزبين على رأس السلطة السياسية، هما: حزب المؤتمر الوطني برئاسة علي عبدالله صالح الحاكم في الشمال والحزب الاشتراكي برئاسة البيض الحاكم في الجنوب.

وكانت تلك الرغبات العاطفية الإرادوية قد طغت على الجوانب العملانية والمنهجية، وللأسف فإن معظم الوحدات التي أقيمت بين الأقطار العربية كانت على هذه الشاكلة، الأمر الذي أصاب الجمهور العربي بالإحباط والقنوط أحياناً لفشل التجارب الوحدوية غير المدروسة بما فيها الوحدة الاندماجية المصرية – السورية العام 1958 والتي انتهت بالانفصال في العام 1961 دون نسيان التآمر الدولي والإقليمي للإطاحة بها، إضافة إلى أخطائها وثغراتها الداخلية، فالهدف النبيل والعادل يحتاج إلى وسائل سليمة وصحيحة للوصول إليه، وإلا ستكون النتائج عكسية.

هكذا انتهت "جنة الفقراء الفقيرة" كما يسميها الشاعر محمود درويش وفردوس اليسار العربي(اليمن الديمقراطية) كما اصطلح على تسميتها إلى جزء من بلد يحكم بطريقة شمولية وفي ظلّ عسكرتاريا خاصة، ممزوجة بنزعة قبلية وبصبغة شبه دينية، بعد أن كانت في إطار نظام مدني واعد، وبرغم كل مساوئ التجربة الاشتراكية الدولية المستنسخة في اليمن وتشوّهاتها وصراعاتها الداخلية، لكن بديلها كان متخلفاً ووضع العصي في عجلة التقدم المنشود، بل أجهز على بعض المكتسبات المتحققة في الشطر الجنوبي.

لقد حقّقت اليمن بمصطلحات تلك الأيام منجزات مهمة على صعيد "الرعاية الاجتماعية" بتأمين حق الإنسان في العلم والعمل والسكن والصحة، وحسب توصيف فواز طرابلسي " دولة نفطية بلا نفط"، وهو يقصد الرفاهية، فإن هذه المنجزات، إضافة إلى حقوق المرأة " قانون الأسرة" والإصلاح الزراعي والقضاء على الأمية والقوانين المدنية، كلّها ذهبت أدراج الرياح في صفقة توحيد غير متكافئة، ابتدأها أعداء الحزب الاشتراكي، ولاسيّما من جماعة حزب التجمع للإصلاح بالتكفير والعنف الآيديولوجي الذي انتهى بعنف دموي بتنظيم سلسلة من محاولات الاغتيال، ناهيك عن الحملة المنظمة ضد قانون الأسرة الذي منع تعدّد الزوجات وحدّد المهر بمبلغ رمزي وسمح للزوجة بطلب الطلاق وغير ذلك.

وبُعيد الوحدة جرت محاولات عديدة لاغتيال قادة الاشتراكي بينهم جار الله عمر وحيدر أبو بكر العطاس وياسين نعمان وتم اغتيال بن حسينون وزير النفط في حضرموت وقد لعب الأفغان العرب المتعاونين مع حزب الإصلاح دوراً في ذلك، وكان العديد من فتاوى التكفير قد صدرت، الأمر الذي شكّل عائقاً أمام تطور الوضع، خصوصاً وقد لقيت تلك المحاولات تواطؤاً إن لم يكن مشاركة خفية من الحزب الحاكم..

V

في أوائل الثمانينات اقتنع الجواهري بزيارة "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" بعد دعوات كثيرة وجهت إليه، أخيراً لبّى الدعوة وصادف ذلك بعد دعوة خاصة كانت قد وجهت إلينا من رئاسة اليمن، لحضور المؤتمر الذي عقده مجلس السلم العالمي في عدن، بخصوص مخاطر الوجود العسكري في الخليج، وقد رويت ذلك في كتابي "الجواهري- جدل الشعر والحياة"، دار الكنوز الأدبية ، بيروت، ط1 1997 .

كان الجواهري يسأل عن الطبيعة والناس والطقس في عدن وعن الكتّاب والادباء والرئاسة وغيرها، ولقي التشجيع مني على زيارته لاعتبارين، الأول لموقف اليمن المشرّف آنذاك من المعارضين العراقيين، حيث استقبلت المئات منهم، وللتسهيلات التي قدمتها للعمل والدراسة والعلاج والجوازات وغيرها، فضلاً عن مساعدات أخرى.

أما الثاني، لاعتقادي بأنها كانت تمثل "نموذجاً" متميّزاً يمكن أن يتحوّل باتجاه تحقيق العدالة والتقدم، وما كنا ندري أن ثمة رواسب وعقداً وموروثاً لا يمكن تخطيّها بسهولة وبهذه السرعة، فتحولت التجربة إلى دورات اقتتال وعنف وغدر راح ضحيتها بشر وكفاءات وموارد أضرت باليمن الجنوبي كثيراً.

وحاولت اليمن الجنوبية وقيادة الحزب الاشتراكي الخروج من الأزمة بالالتئام مع الشمال والتخلّص من حالة الذبول التدريجي، خصوصاً بعد وقف المساعدات السوفيتية لها وانهيار الكتلة الاشتراكية وتردّي الأوضاع المعاشية والاقتصادية، وهكذا كان الهروب إلى الأمام، بل إن بعض القيادات اندفع على نحو شديد في ظل اصطفافات جديدة، ولا ينبغي أن ننسى قوة التقاليد القديمة والموروث المتأصل والاستقطابات القبلية والجهوية، حيث لم يمس التغيير سوى قشرة فوقية.

ذهب الجواهري إلى عدن وهو محمل بانطباعات أقلّها إيجابي، وإذا كان ثمة سلبيات، فتعود إلى المناخ والطبيعة وقسوة الحياة، لكن المحذور قد حصل، فلم يكن أحد من المسؤولين باستقباله، واكتفى العراقيون (المنظمة الشيوعية) باستقبال بسيط له من المسؤولين هناك، وعندما أجريت الاتصالات، كانت المبررات تتعلّق ببعض الإشكالات داخل اليمن وبالتحديد في اتحاد الكتاب آنذاك، ويبدو أن النار كانت تتّقد تحت الرماد كما يقال، حتى اندلعت أحداث 13كانون الثاني (يناير) 1986وراح ضحيتها نحو 10(عشرة) آلاف قتيل بصراع "القبائل الماركسية" كما أطلق عليه في حينها.

ورغم أن الجواهري خلّد عدن بقصيدة رائعة، لكن مرارته وانطباعاته ظهرت فيما بعد وقد نشرت القصيدة في صحيفة " الثوري" العدنية بتاريخ 6/3/ 1982.

من مَوطن الثلج زحّافاً إلى عدن
كأسي على صهوة منه يصفقها
من موطن الثلج من خضر العيون
به
من كل ملتفة الكشحين ناعمة
يا للتصابي.. ألا ينفكُّ يجذبني
خَبَّتْ بي الريحُ في مهر بلا رسنٍ
ما قيّضَ الله لي من خلقهِ
الحسن
لموطن السمرِ من سمراء ذي يزن
ميادة مثل غصن البانة اللدن
على الثمانين جذبَ النوق
بالعطن (77).

عندما عاد الجواهري من رحلة عدن، بادرني بالسؤال بطريقته: أهذه عدن جئتكم "الجميلة"؟ أهي اليمن السعيد؟ أهو حلمكم الثوري؟ كونوا إذن حالمين.. ربّما بكوابيس أو سعالي قد تطلع من البحر.. لا أدري، فلست أريد مثل هذا الحلم. وأضاف أنا حلمي أخضر وليس رمادياً.. إنه عشقي في براغ. قلت له في "موطن الثلج".. من "خضر العيون" قال نعم. فأكملت "لموطن السمرِ من سمراء ذي يزن" قال "خليها إلك" أي أنها من حصتك!!.. فهمت أن الزيارة لم تكن موفقة، ومن ثم تداعيات الاستقبال الأول وبعدها، علمت أن الرئيس السابق علي ناصر محمد لم يستقبله، لأنه كان في زيارة خارج اليمن، لكنه عاد قبل يومين من سفر الجواهري إلى دمشق عبر صنعاء التي احتفت به، دون أن يحدد موعداً للقاء. وصادف حين سأل عن جار الله عمر لم يكن موجوداً، وكنت قد كتبت له رسالة خاصة.

وبغض النظر عن بعض الملابسات، فقد كان الجواهري يقرأ الأحداث قبل الآخرين.. أهي فراسة شاعر، أم نباهة متوجّس عركته التجربة وصقلته الحياة أم شكوك مثقف يريد أن تدقق كلماته وخطواته وقائع وحقائق وليس مجرد شعارات؟

VI

حين أصبح جار الله عمر وزيراً للثقافة العام 1993 كان ذلك إقراراً من جانب النخب الحاكمة وغير الحاكمة، بل والجميع بالقدرات النظرية والعملية التي يمتلكها والمؤهلات الكبيرة التي حملته إلى هذه المسؤولية، لاسيّما سعة أفقه وعمق معرفته وعلو ثقافته، إضافة إلى انفتاحه وتقبّله للرأي الآخر واعترافه بالحق في الاختلاف، وتلك المؤهلات جعلته يتولّى أعلى المسؤوليات بجدارة مثل الدائرة السياسية والدائرة الآيديولوجية في الحزب، وكان محاوراً من الطراز الأول، فبالإضافة إلى السياسة العامة، كان يحتفظ دائماً بصوته الخاص.

كان جار الله عمر منفتحاً على التيارات والمجموعات الدينية ويتعامل معها باحترام، لأنه هو نفسه كان متديّناً داخل الحزب الاشتراكي، فقد كان يقيم الصلوات في أوقاتها، وأتذكّر حادثة ذات دلالة مهمة حيث دعاني إلى المشاركة بمناسبة اجتماعية لـ "حفل ختان" جماعي في قرية قرب صنعاء، وذهبنا إلى القرية سويّة بعد أن جاء لاصطحابي من فندق "حدّة" الذي كنت أقيم فيه، وجلسنا على الأرض مع الناس وأخبرهم بأنني من المثقفين الشيوعيين العراقيين واهتمّ الناس بي كثيراً، ولكن بعد حوالي ساعة اختفى جار الله وكان قد قال لي لديّ ارتباط لمدة ساعة وسيعود بعدها لمواصلة مشوارنا ولحضور جلسة "قات"، وقد ذهب بالفعل ولا أعرف إلى أين ذهب، وبقيت لوحدي في الغرفة التي فيها مجموعة من الناس، وجيء بالأكل وأكلنا واستمعتُ إليهم واستمعوا إليّ.

موعد حزبي

وبعدها جاء جارالله وكان مبتسماً، وخطر على بالي بأن لديه موعداً حزبياً أو موعداً شخصياً أو حتى موعداً عاطفياً، فكل الأمور ممكنة فقال لي: لا تصدّق إذا أخبرتك. قلت له: أين كنت؟ قال لي: كنت في الجامع، إنني أصلّي في هذا الجامع كل يوم جمعة ولم أنقطع عن الصلاة طيلة حياتي منذ أن كنت فتى، أنا ماركسي لكنني مؤمن بالله، وإيماني حقيقي ولديّ علاقة خاصة بالسماء. وتذكّرت هنا ما أعرفه عن الحزب الشيوعي السوداني الذي ضم الكثير من المؤمنين بمن فيهم قيادات عليا كانت تقوم بتأدية الصلوات في أوقاتها .

احترمته كثيراً وقدّرت باعتزاز نزاهته الأخلاقية، فالمؤمن الحقيقي والمسلم الصادق، يهمّه مثلما يهم الماركسي واليساري والاشتراكي، إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ويمكنهما أن يلتقيا على احتياجات الأرض وقيم البشر وليس على قيم السماء، وبسلوكه هذا أراد أن يفضح بعض المتدينين الذين يستخدمون الدين وظيفة ووسيلة لتحقيق غاياتهم ومآربهم الأنانية الضيقة ويوظفونه سياسياً لأغراض خاصة، ناهيك عن اتهام الاشتراكيين بالكفر والإلحاد بهدف قطع صلتهم بمجتمعاتهم المتديّنة أصلاً على نحو عفوي وتلقائي وليس تديناً آيديولوجياً على طريقة الأحزاب الدينية المتعصّبة في الغالب.

ولم يكن جارالله يتظاهر بتديّنه يوماً ما. قال لي هذا سرٌ لك حتى وإن شاهدني الناس إنني أقف في الجامع مع المصلين وهم يشاهدونني أسبوعياً، ولكن إن سُئلتُ سوف لا أجيب، لكنني أعرّف أنك من أسرة دينية ومن بيئة دينية ومن مدينة دينية، وأعرف أنك من المتنورين القادرين على استيعاب مثل هذا التناقض "المحبّب"، قلت له: نحن نعيش في تجاور الأضداد، وقد حدثته عن عشرات من الشيوعيين العراقيين المتدينين، بل إن قسماً منهم كان معنا في المعتقل العام 1963 وكان يصلي، بل ويصوم وهو في المعتقل، على الرغم من بعض تندّرات رفاق، وشخصياً أعرف العديد من أبناء العوائل الدينية الذين انتموا إلى الحركة الشيوعية، دون أن يغادروا معتقداتهم الدينية المتأصلة.

ومثل هذا التجاور والهارموني أراه منسجماً، فعلاقة الإنسان بالسماء شخصية، والنزاع ليس على قيمها، بل على ما يحصل في الأرض، والأمر يتعلّق بكفاح الإنسان من أجل الخير والسلام والحرية والعدل والمساواة، والهدف هو الوصول إلى سعادة بني البشر بإلغاء استغلال الإنسان للإنسان، وذلك ما كان يؤمن به جارالله عمر، مثلما آمن أيضاً بالحرية باعتبارها القيمة العليا، وكان ضد كل أنواع التمييز، ولذلك سعى للتكامل بين صنعاء وعدن وكان يريد مساواة حقيقية، وتشاركاً ومشاركة وشراكة، وأظن أن هذه القيّم الأساسية التي آمن بها جار الله ينبغي أن تكون ملهمة للشباب المتطلّع لاستعادة وطنها موحداً في إطار الحريّات والمواطنة السليمة والمتكافئة التي تقوم على المساواة والعدالة والشراكة.

مساواة المرأة

كما آمن جارالله عمر بمساواة المرأة بالرجل كجزء من إيمانه بمبادئ المساواة، وكان حريصاً أن يكون للمرأة دوراً متميّزاً وأن تحصل على حقوقها، وأن القانون الذي تم وضعه لليمن العام 1974 حول موضوع الأحوال الشخصية اعتبره خطوة مهمة على صعيد تحرير المرأة .

وكان قد سألني عن القانون رقم 188لعام 1959 الذي صدر في العراق بشأن الأحوال الشخصية والذي ساوى بالإرث بين المرأة والرجل ومنع تعدّد الزوجات الا باستثناءات قليلة وحدّد سن الزواج بـ 18 عام واعتبر عقد الزواج وغايته إنشاء رابطة مشتركة للحياة ويتحقق بالإيجاب والقبول ورفض أي شكل من أشكال الإكراه الذي اعتبره "جريمة" يحاسب عليها القانون بالحبس لثلاث سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات ومنح الزوجة الحق في طلب الطلاق، كما فرض تسجيل الزواج في المحاكم المدنية وإلّا فسوف لا يعترف به ويتعرض من ينتهك ذلك للمساءلة القانونية. وانصبّ سؤاله مرّة أخرى حول: كيف شرّع هذا القانون وما هو دور اليسار فيه وما هي ردود القوى المحافظة والدينية، لاسيّما الإقطاعيين وغير الإقطاعيين وردود فعل السكان بشرائحهم المختلفة منه وذكرت له دور "رابطة المرأة العراقية" في حينها برئاسة الدكتورة نزيهة الدليمي والحزب الشيوعي، وذكرت له أن واحداً من أسباب الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم كان هو إصدار قانون الأحوال الشخصية الذي استفزّ جميع القوى المحافظة في العراق وفي محيطه العربي والإقليمي.

هكذا كان جار الله عمر يفكّر في ردود الفعل المحتملة إزاء قانون الأسرة في اليمن، ويخشى من تداعياته السياسية مثلما هي ردود الأفعال العراقية والإقليمية حينها. وكان قد ناقش هذا الموضوع كذلك مع الرفيق ماجد عبد الرضا حين كان يلقي محاضرات في المدرسة الحزبية، في عدن أواخر العام 1971 في إحدى زيارته، وهو ما أخبرني به "أبو دنيا" كذلك. وقد تخرّج على يده العديد من الكوادر الحزبية والحكومية اليمنية.

جار الله عمر

علي عبد الله صالح

علي سالم البيض

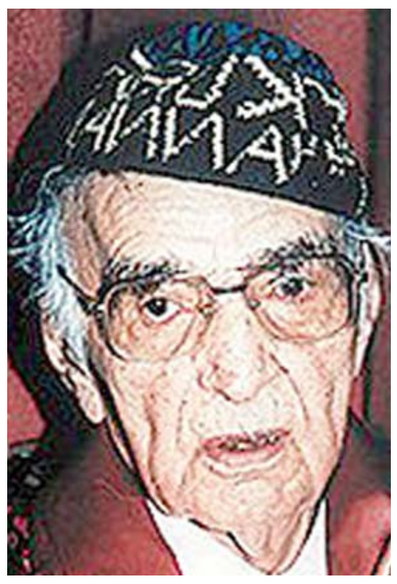

محمد مهدي الجواهري

جدلية الإعلام بين الربحية والهوية الوطنية

الاعلام بحد ذاته مهنة يميزها عمق التفكير والتركيز والأبداع في تناول المواضيع المهمة والحساسة مع الحفاظ على الهوية الوطنية كمرتكز عملي لايمكن ان تَحيد عنه مختلف وسائل الاعلام المحلية .

توجد فجوة كبيرة في طروحات بعض المثقفين والنخب المعنيين بالشأن الإعلامي في تشخيص حالة الإعلام المحلي بالذات مايخص دور الاعلام الوطني وصراعات الترويج والتربح من تلك المؤسسات ، خاصة تلك الخطط والبرامج التي ينفذها القائمون على إدارة المؤسسات الإعلامية.

فبعد عام 2003 والذي في اقل مانسميه (عام الانفتاح الاعلامي غير المنضبط) محلياً ، من حيث تعدد القنوات الفضائية وتزايد اعداد المواقع الخبرية المختلفة شكلَّ تشويشاً وارباكاً للشارع العراقي ، ومايزيد ضياع فحوى الرسالة الاعلامية اكثر هو ان بعض الذين يديرون هذه المؤسسات قد لا يتقنون – في أغلب الأحيان– مهنة الأعلام ابداً ، ولكنهم مبدعون في لغة السوق ، لذلك يتعاملون مع الإعلام كـ (سلعة) سواء بإنتاج بضاعة محلية أو استيراد منتج من الخارج، ثم العمل على تسويق هذا المنتج لأكبر عدد من الجمهور (المستهلك) ومن ثم الحصول على نصيب وافر من الإعلانات وفي النهاية تحقيق الربحية وفي كثير من الاحيان على حساب غياب الهوية الوطنية .

إن هذا المنطق هو الذي يسيطر على بعض إدارات مؤسساتنا الإعلامية المحلية سواء الحكومية أو الخاصة ، وللاسف هذا التعامل لا يعبأ بطروحات الطبقة الاكاديمية والنخب المثقفة الذين طالما أكدوا على ضرورة أن يعبر الإعلام المحلي عن الهوية الوطنية العراقية التي بدت تترنح مابين اعلام حزبي مذهبي وقومي واعلام تجاري .

أن منطق السوق الذي فرض نفسه على بعض مؤسساتنا الإعلامية ظهر مع بدء عصر الانفتاح الاعلامي في العراق وانتشار وسائل الاعلام مابعد عام 2003.

فأخذت بعض المؤسسات الإعلامية المحلية تحذو حذوها بإيجاد هوية خاصة لها، خصوصاً بعد أن حظيت تلك المؤسسات بعنصرين مهمين ؛ أولهما تفشي الفساد مما دعا بعض الشخصيات الى انشاء مؤسسة اعلامية او دعم مؤسسة اعلامية مادية للتغطية على عمليات الفساد الفاحشة وثانياً ؛ ضعف الرقابة الحكومية في متابعة ما تتناوله تلك الوسائل الاعلامية وتأطيرها بقانون يحجم الأساءة للاعلام كمهنة محترمة وسلطة رابعة ، بعض تلك الوسائل تحولت الى منابر للسب والشتم والطعن والتسقيط واحيان اخرى تمثل وجه نظر المالك او الداعم المالي بعيداً عن تناول القضايا المصيرية المهمة للبلد وطرح المعالجات .

وأصبح الشغل الشاغل لتلك الوسائل هو السباق لطرح البرامج السياسية الحوارية ، وتحولت تلك البرامج الى ميدان للتنافس مابين وسائل الاعلام العراقية المحلية لتحقيق الانتشار وجذب المُعلنين.

ويفتقد الإعلام المحلي الى استراتيجية واضحة مبنيَّة على اساس منهجي يُمثل رقي وسمو الرسالة الاعلامية وتنفيذ ركائزها في تناول المواضيع بحيادية ومصداقية وموضوعية بل اغلب وسائل الاعلام اعتمدت مبدأ (الإغراق في البرامج السياسية) لترسيخ وجودها في ساحة التنافس الاعلامي .

هذه الانجازات الاعلامية الجزء الاكبر منها يعتمد على تقليد الاخر، وإعادة نشر ما أنتجه ، كما أنها قد تسطّح من ذائقة المشاهد وتحرف الإعلام عن ممارسة دوره الوطني والاجتماعي، هذا إن أثبتت هذه الاستراتيجية أصلاً قدرتها على تحقيق الربحية.

كما أن منطق السوق وهيمنة التفكير التجاري في بعض مؤسساتنا الإعلامية المحلية وفي ظل التنافسية الشديدة أوعزا للقائمين على المؤسسات الاعتماد بشكل كبير على الكوادر الإعلامية المدربة والجاهزة ، وكان يحدونا الآمل ان تكون مؤسساتنا الاعلامية مدارس لتدريب وتأهيل الكوادر الاعلامية وخاصة اصحاب المواهب وخريجي كلية الاعلام لتكون رافداً مهماً من روافد التدريب والتأهيل والتنمية البشرية .

إن الملاحظات والانتقادات حول المحتوى الإعلامي وضعف الأداء في المؤسسات الإعلامية المحلية بأستثناء بعض المؤسسات المحترفة التي لايتجاوز عددها اصابع اليد ، لايزال سارياً ولم يجد طرق معالجة جادة.

أن الإعلام المهني يمكنه أن يحقق الربحية وفي الوقت نفسه أن يفي بمسؤولياته الوطنية من جانب المحتوى والتركيز على الحفاظ على الهوية الوطنية ، فليس هناك تضاد بين الأمرين كما يتصور بعض القائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية، ولكنهم يفضلون سلوك الطريق الأسهل والأقل تكلفة ويحقق الربح الاكثر .

من المفترض ان يحمل الاعلام العراقي اسمى وانبل رسالة لكل العالم يُركز بها على حجم الدمار والاذى الذي لحق بهذا البلد وشعبه الابي . والتركيز على الجانب الوطني لاخراج العراق من الهوية المحلية الطائفية والقومية وكلتا الرسالتين لن تقف عائقاً امام تجار الاعلام الخاص او المؤدلج في تحقيق اهدافهم الربحية ومآربهم السياسية .

الأعلام تُكمن اهميته في صناعة رأي عام داعم لتوجهات الجهه المرسلة وبالتالي من يستطيع ضبط ايقاع الاعلام قادر ان يدعم المشروع السياسي ويضمن ديمومته .

كامل كريم الدليمي
بغداد

القدم السكري وأطراف الدولة

يتبادل في ذهن أي أنسان عند شعوره بألم في الصدر، بأن القلب مصاب، ويزداد القلق كلما أقترب الألم من مركز الصدر، لكنه لا يدرك أن أكثر الأمراض خطورة لا تأتي بألم في الصدر أو القلب، وهي الأكثر خطورة على الحياة وتسبب الوفاة المبكرة، وربما إصابة أبعد الأطراف هي الأخطر على الأنسان، وكأن الجسد دولة، فيها مركز وأطراف وقلب وأمراض متعددة، قد لا يدركها المريض كثيراً، لكن واجب السلطة البحث عن التشخيص وتوفير العلاج، وإقناع المريض بالتعاطي الإيجابي.

تجرى يومياً على الأقل عملتي بتر أطراف نتيجة الإصابة بالقدم السكري، في المستشفيات الكبرى، وداء السكر واحد من الأمراض المعضلة، التي لا يكتشفها المريض الا بالصدفة، والمريض أحياناً لا يعير أهمية للفحص الدوري والوقاية، والعلاج بشكل صحيح عند الإصابة، ولا يحرص على حماية الأطراف من الحرارة العالية والبرودة الشديدة والإصابات الجراحية، وبالنتيجة يصاب بالقدم السكري، ويتم بتر الطرف ويصبح معاقاً.

عملية البتر تتم بعد تحول القدم الى مرض القدم السكري والإصابة بـ(الكَانكَرين)، نتيجة عدم الإلتزام بنصائح الطبيب، كأن لا يأخذ الإنسولين لإعتقاده بالإدمان على العلاج، في حين قناعة الطبيب أن المريض لا يشفى إلاّ بالإنسولين، ولا يحرص على تجفيف القدم، أو عدم لبس الحذاء الضيق لفترات طويلة، والمراجعة الفورية حين الإصابة بالجروح.

مرض السكر ونتائجه في حال الإصابة بالقدم السكري، تدخل المريض في مراحل الخطورة، وهذا المرض يؤثر على القلب والكلى والكبد والدورة الدموية، وبما أن الأطراف الأبعد عن المركز، والأقل وصولاً للدم، ودقة الأوعية الدموية، فمجرد الإصابة يصعب وصول الدم الى الأطراف، ما يُصعب شفاؤها، ولا علاج بعد الإصابة بالقدم السكري المتطور سوى البتر والإعاقة، وبذلك تضيف رقماً يومياً الى عدد معاقي الحروب والعمليات الإرهابية.

الواقع الخدمي والإداري في العراق، كمريض مصاب بالسكر، وكما معروف أن الخدمات تبدأ من المركز بإتجاه الأطراف كمحافظات، ومن مراكزها الى أطراف المدن، وبعض المدن ربما لا تصلها الخدمة إلا ما ندر، وتفاوت عجيب غريب مهول، بين مركز المدينة وأطرافها، والمواطن هناك لا يشعر بأنه مصاب بالمرض السلطوي، إلاّ حينما يذهب الى مركز المدينة، أو عندما يعلم أن لهذا الطرف والحي البعيد صرفت أموال كبيرة، ولكن الجسد مصاب بداء السُكر، والمسؤولين في حالة سُكر وتخمة وتورم جيوب.

بتر الأطراف تخلف سنوياً آلاف المعاقين، وكذلك أهمال أطراف المدن يؤدي الى عوق عشرات الآلاف بإصابات بعاهات مرضية وإجتماعية ونقمة سياسية، والحل لا يكمن بالتشخيص، ولا ينفع العلاج بعد التفاقم، بل العلاج المبكر والأهم الوقاية، والأطراف هي من يحمل الجسد، وإصابتها أخطر على المركز والقلب مهما تحصن، وفي حال إستمرار إهمال مناطق الأطراف ، فمن المؤكد سيكون البلد معاقاً، بأطراف مقطوعة، طاردة لسكانها، ومعطلة من عطاء الإنتاج فيها.

واثق الجابري
بغداد